الأستاذ / نبيل شمسان محافظ محافظة تعز رئيس المجلس المحلي **المحترمون**

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعزيز الاستجابة المؤسسية لقضية البيوت والممتلكات غير المُخلاة في محافظة تعز

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الملكية ودعم الاستقرار المجتمعي في محافظة تعز، نود لفت عنايتكم إلى الأهمية المتزايدة لمعالجة قضية البيوت والممتلكات الخاصة والعامة التي لم يتم إخلاؤها أو تسليمها لأصحابها الشرعيين، بوصفها إحدى أبرز تداعيات النزاع المسلح وأكثرها تأثيرًا على ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة وعلى تماسك النسيج الاجتماعي. فقد أدى استخدام عدد من المنازل والمباني العامة من قبل جهات عسكرية ونافذة، إضافة إلى نازحين ومتضررين من الحرب، خارج الأطر القانونية، إلى حرمان الملاك من حقوقهم وإلحاق أضرار اجتماعية واقتصادية واسعة بهم.

وقد انطلقت مبادرة "البيوت التي لم يتم إخلاؤها ولم تُسلَّم لأصحابها" ضمن مشروع دعم السلام عبر المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)، بهدف تحويل هذه المعاناة من حالات فردية متفرقة إلى ملف منظم قائم على التوثيق والحوار والتنسيق مع الجهات المعنية. وأسفرت الجهود عن إعادة تسليم 60 منزلًا وشقة سكنية بطرق سلمية، وتقديم دعم قانوني ونفسي مباشر للمتضررين، وإنشاء قاعدة بيانات للمباني التي لا تزال بحاجة إلى معالجة، إلى جانب تطوير آليات تنسيق ساعدت في تنفيذ عدد من عمليات الإخلاء دون تصعيد.

ورغم هذه النتائج الإيجابية، أكدت التجربة أن تحقيق أثر مستدام يتطلب جهود حكومية واستجابة مؤسسية مباشرة لإدارة الملف، خاصة في ظل التحديات القائمة، ومنها محدودية البدائل السكنية، والضغوط الاقتصادية، وتعقيدات الوضع الأمني.

وعليه، نأمل منكم النظر في الآتي:

1. اعتماد آلية إجرائية مكتوبة وشفافة لتنظيم عمليات الإخلاء والتسليم وتحديد الصلاحيات بوضوح.
2. تعزيز التنسيق عبر اجتماعات دورية تضم الجهات الرسمية المعنية، مع الاستفادة من خبرات المبادرات المجتمعية في التوثيق والتيسير.
3. تحديث نطاق العمق الأمني ومعالجة المخاطر المرتبطة به، والعمل على إخلاء وتسليم المنازل الواقعة خارج هذا النطاق.
4. توفير الموارد والإمكانات اللازمة لعمل اللجان المختصة، مع مراعاة الجوانب الإنسانية وتوفير بدائل سكنية عند الضرورة.
5. تكثيف الجهود لإخلاء بقية المباني العامة وتمكين المؤسسات من استئناف أعمالها.
6. وضع خطة إنسانية موازية لمعالجة أوضاع المهجرين والنازحين المقيمين في هذه المباني خاصة في مناطق التماس من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية والمانحين لتوفير بدائل سكنية مؤقته او دعم

ايجارات او مراكز إيواء انتقالية بما يضمن عدم اخلاء الاسر الى الشارع او تحميلها أعباء مالية تفوق قدرتها وبما يوازن بين حق المالك في استعادة ملكة وحق الاسر المتضررة في الحماية والعيش الكريم .

7 . إدماج ملف البيوت المنهوبة ضمن إطار العدالة الانتقالية وجبر الضرر، بما يعزز المصالحة المجتمعية ويمنع تجدد النزاعات.

إن معالجة هذا الملف تمثل خطوة أساسية نحو تعزيز سيادة القانون وترميم العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، كما أن النجاحات المتحققة توفر أساسًا عمليًا للانتقال إلى استجابة مؤسسية شاملة ومستدامة تعيد الحقوق إلى أصحابها وتدعم الاستقرار في المحافظة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

نسخة إلى: اللجنة الرئاسية المعنية بمعالجة قضايا الممتلكات

مبادرة إخلاء وتسليم المباني
لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية
منظمة سام للحقوق والحريات